

تحليل الاتجاه المستقبلي للاستدامة المالية في كردستان باعتماد معيار صافي الثروة

د. محمد عزيز محمد الشلال و د. عبدالرزاق عزيز حسين

كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة نوروز، اقليم كردستان العراق

المستخلص

تعد الاستدامة المالية من المؤشرات المهمة والمعبرة عن قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها المالية وتجنب حالة الاعسار المالي ويمكن التعبير عنها من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتبع طبيعة اقتصاد الدولة ومرحلة التقدم التي وصل اليها وفي الدول الربعية غالباً ما تم استخدام مؤشر صافي الثروة والذي يأخذ بنظر الاعتبار متغيرات الدين ، و ثروة النفط ، والرصيد الاساسي كنسبة الى GDP غير النفطى كأساس لتحديد حالة الاستدامة في البلاد قيد الدراسة ، وهذا البحث يحاول قياس اتجاه هذا المؤشر في اقليم كردستان للمدة (2015-2035) لمعرفة الاتجاه المستقبلي للاستدامة المالية فيه ، واستنتج البحث ان صافي الثروة في الاقليم سيكون سالبا لغاية عام 2030 وذلك بسبب تفوق نسبة الدين الى الناتج على نسبة الثروة النفطية الى الناتج لغاية هذا العام الذي بعده تبدأ النسبة الثانية بالتفوق على الاولى محققنا قيم موجبة لصافي الثروة ، و اوصى البحث بضرورة اتخاذ حكومة الاقليم نهجا تستطيع من خلاله تنمية الايرادات النفطية وتقليص الدين بالشكل الذي يعظم الاستفادة من إيرادات النفط .

الكلمات البالة: الاقتصاد، الاستدامة المالية، معيار صافي الثروة.

1. المقدمة

المالية كان لها انعكاس سلبي على الاستدامة المالية لديها ، وعلى هذا الاساس بدء العالم ومن خلال مفكره وكتابه الاقتصاديين يعود بقوة نحو مؤشرات الاستدامة المالية ومدى تاثيرها والتوقع المستقبلي لاتجاهاتها في محاولة للاستعانة بمؤشر يستطيع اعطاء تصور مستقبلي يمكن الاستعانة به لمعرفة مدى خطورة الوضع المالي ومدى قدرته على مواجهة الصدمات المالية والحقيقية ، وهذا البحث يندرج في هذا الاطار في محاولة لاستقصاء واقع الاستدامة المالية في اقليم كردستان الذي يحظى بنوع من الاستقلالية الجزئية في ادارة اقتصاده والذي يعد من الاقتصادات الربعية نظرا لاعتماده على الايرادات النفطية في تمويل موازاته والتي شكلت نحو 90%-95% من إيرادات الموازنة فيه للسنوات السابقة وازاء حالة الربعية هذه كان لا بد للبحث ان يتخذ نهجا خاصا للاطلاع على الاتجاه المستقبلي للاستدامة في ظل المعطيات الحالية نظرا لان الطريقة التقليدية في عرض الاستدامة سواء من ناحية المؤشرات المعبرة عن النعم التاريخية او المؤشرات المستقبلية لا يمكن ان تعطي نتائج دقيقة في حالة الدول الربعية ، لذلك تم الاعتماد على نهج صافي الثروة في تحليل الاستدامة المالية وهو النهج الذي اتبعه بعض الباحثين في صندوق النقد الدولي في بعض مناطق ودول العالم

اصبحت الدورات الاقتصادية وخصوصا مايتعلق منها بحالة الركود والكساد تمثل هاجسا يقض مضاجع المسؤولين عن ادارة الاقتصاد سواء على مستوى العالم او على مستوى الدول بشكل منفرد خصوصا بعد الازمة المالية العالمية الاخيرة (2008) التي اسقطت كل التوقعات التي كانت تروج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والمعولم ، وكان من نتائج هذه الازمة الارتفاع الكبير في مستويات الدين العام لمختلف دول العالم التي حاولت وخصوصا المتقدمة منها تلافي جزء من اثار الازمة من خلال تقديم الدعم للمؤسسات والقطاعات الخاسرة وهذا ما التقى عبيء جديد على كاهل موازنات هذه الدول تم تأمين جزء كبير منه عن طريق الدين العام الامر الذي دفع مؤشرات الدين كنسبة الى GDP الى مستويات عالية منذرتا بتراجع حقيقي في ثروات هذه الدول

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز

المجلد 6، العدد 2 (2017)

استلم البحث في 2017/2/2، قبل في 2017/4/1

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2017/6/26

البريد الالكتروني للباحث: muhanad.aziz@nawroz.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة في التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي في اي بلد وعن مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين هذا الناتج ، ويعاني هذا المؤشر في كوردستان من نفس المشاكل التي تؤثر في اي اقتصاد ريعي والمتمثلة بهيمنة قطاع انتاج المواد الاولية (القطاع الهيدروكربوني) ومساهمته الكبيرة في هذا الناتج وهذا ما ادى لأحادية الجانب في الاقتصاد ، وتساهم الايرادات النفطية بنحو 62% من GDP في الاقليم وهو مؤشر مرتفع يدل على ضعف مساهمة القطاعات الاخرى وخاصة القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة والتي لا تزيد مساهمتها مجتمعين عن 7% من GDP ، وشهد هذا المؤشر نموا كبيرا للمدة 2003-2015 وذلك بسبب استمرار تدفق حصة الاقليم من الموازنة العراقية بشكل شبه منتظم ، والافتتاح الاقتصادي على العالم الخارجي الذي ادى الى تدفق الاستثمارات الاجنبية وعودة الكثير من المستثمرين المحليين خاصة مع الاستقرار الامني الذي شهده الاقليم طوال المدة المذكورة ، وعلى هذا الاساس انتقل GDP في الاقليم وبالأسعار الجارية من (2419.6 مليار دينار) في عام 2004 الى نحو (24725.7 مليار دينار) في عام 2008 حيث بلغ معدل التغير للمدة (2004-2008) نحو (1022%) وبمعدل نمو مركب قدره (68.9%) للمدة ذاتها ، في حين سجل هذا الناتج اعلى قيمة له في عام 2013 اذ بلغ نحو (46.4 ترليون ID) ليعاود بعدها الانخفاض للعامين الاخيرين ، اما فيما يتعلق بمعدل النمو فقد وصل الى اعلى قيمة له عام 2010 اذ بلغ نحو (23%) وليعاود الانخفاض والاتجاه السالب للسنوات الاخيرة وكما موضح في الجدول رقم (1) ، وبالانتقال الى متوسط نصيب الفرد من GDP نلاحظ انه ارتفع من (524,426 دينار/سنة) عام 2004 الى (4,754,942 دينار/سنة) عام 2008 (الدوسكي، 2013، 64) والى نحو (6560(000 دينار/سنة) لعام 2014، ومن الواضح هنا دور النمو في اسعار النفط والإيرادات النفطية والتي انعكست على حصة إيرادات الاقليم من المركز في هذه الفترة الكبيرة يساندها في ذلك التطور الكبير الذي حصل في البنية الاساسية ومشاريع البنى الارتكازية التي حظيت بالجانب الأكبر من الاستثمارات وهو اجراء سليم في ظل ما كانت تعاني منه هذه المشاريع في ظل العقوبات الدولية والحصار الذي فرضته الحكومة السابقة على الاقليم بلغت (37)مليار دولار امريكي (الدوسكي، 2013، ص66).

ذات الخلفيات الريفية في الاقتصاد والذي اثبت نجاحه في اعطاء تصور مستقبلي عن وضع الثروة في الدول المدروسة من خلال الربط بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي غير النفطى وثروة النفط وعائدات الصندوق السيادي ان وجدت في اطار يضمن في النهاية التعبير الدقيق عن الوضع والملاءة المالية الضرورية جدا لدعم الاستدامة المالية .

1.1 مشكلة البحث

منذ عام 3013 اصبح اقليم كوردستان يواجه ازمة مالية حادة من بين احد اهم اسبابها الهامة هو تراجع اسعار النفط بشكل كبير الذي انعكس بشكل تراجع في إيرادات الدولة وتزايد في معدلات عجز الموازنة بشكل لم يسبق له مثيل منذ عام 2003 ، وهذا الامر سلط الضوء على اهمية مراجعة اوضاع المالية العامة في الاقليم من خلال حساب المؤشرات الحالية والمستقبلية المعبرة عن حقيقة الوضع المالي وقدرة الحكومة على الاستمرار بأداء مهامها المالية من دون التعرض لإعسار مالي مستقبلا .

1.2 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان صافي الثروة والمعبر عن الاستدامة المالية في الاقليم سوف يشهد تراجعا كبيرا خلال السنوات القادمة مما يؤثر حالة من اللأستدامة المالية في الاجل القصير والمتوسط .

1.3 هدف البحث

يسعى البحث الى التأكد من حالة الاستدامة المالية في الاقليم من خلال قياس اتجاه صافي الثروة المرتبط بثروة النفط والدين العام فيه

1.4 منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الاستقرائي القائم على الوصول الى النتائج الكلية (الاستدامة المالية) من خلال تحليل اتجاه المتغيرات الجزئية (الدين ، ثروة النفط، صافي ثروة الحكومة) مع استخدام الاساليب الكمية لتحليل البيانات المتاحة .

1.5 هيكل البحث

يتكون البحث من ثلاثة محاور تناول الاول منها تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية في اقليم كوردستان ، فيما اختص الثاني بتحليل الية قياس صافي الثروة ، واخذ الثالث على عاتقه قياس اتجاه صافي الثروة في الاقليم .

2. تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسة في اقليم كوردستان

1.2 الناتج المحلي الاجمالي في الاقليم:

جدول (1) الناتج المحلي الاجمالي في كردستان بالأسعار الجارية للمدة (2008-2015) (تريليون دينار عراقي)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP الجاري	24.7	23.7	29.2	35.9	42.3	46.4	44.5	34.7
معدل النمو البسيط	21.7	-10.6	23.4	22.8	17.6	9.7	-4.2	-21.9

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

1- سنة 2008 من وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاستراتيجية لسنوات 2012-2016، حكومة اقليم كردستان .اريل ، اذار، 2011.

2- السنوات 2009-2015 تم تقديرها بالاعتماد على وزارة التخطيط في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية لسنوات مختلفة.

2.2 القطاع النفطي في اقليم كردستان العراق:

خط (نابوكو) الذي يبلغ طوله (4000) كم، ويقدر حجم الاحتياطي من الغاز في الاقليم

منذ تأسيس الدولة العراقية في 1921 كان اقتصاد العراق ربيعاً يعتمد بشكل كبير على

النفط الذي تم البدء بإنتاجه في العشرينات القرن المنصرم ، ولم يلقى النفط في اقليم

كوردستان اي اهتمام الا بعد عام 1991 حيث بدأت الاستكشافات تتوالى وتشير

الى ان الاقليم يمتلك احتياطي نفطي كبير يفوق 45 مليار برميل فضلا عن حقول

النفط في مدينة كركوك التي تضم احتياطي يقدر ب(10 مليار برميل) وبقدرة انتاجية

(750) ألف برميل يومياً (الدوسكي، 2013،74)، وفي عام 2003 وبعد سقوط

النظام ازدادت الاستكشافات من قبل الشركات العالمية في المدن الكوردية اذ لوحظ

ولأول مرة أهمية هذا القطاع الحيوي في الاقليم وما تملكه من الاحتياطيات النفطية

ودور الرئيسي الذي سوف يلعبه هذا القطاع في مستقبل الاقليم ، واستمر العمل من

قبل الشركات الى ان تم استخراج وتصدير النفط في بداية عام 2009 ومن حقول

جديدة في اقليم كردستان ، وفي عام 2010 سجل لأول مرة بقانون الموازنة العامة

لحكومة المركز حجم الصادرات المطلوبة من الاقليم بما يعادل (150الف برميل يومياً) ،

ومن خلال حجم الاحتياطي الكبير الالف الذكر والميزة الاخرى التي يمتلكها الاقليم

والمتمثلة بحقول الغاز الطبيعي غير المصاحب دخل اقتصاد الاقليم مرحلة جديدة من

الاستثمارات الهيدروكربونية اذ من المؤمل ان يكون انتاج الغاز وتصديره من خلال

جدول (2) الايرادات والنفقات العامة في اقليم كردستان للمدة (2008-2015) (مليون دينار عراقي)

السنوات	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز
2008	6580784	7628783	-1047999
2009	8283172	8857263	-574091

-835000	11432176	10597176	2010
-1564670	13950670	12386000	2011
-2044847	15245797	13200950	2012
-1684900	16942749	15257849	2013
-2600000	15800000	01320000	2014
-3100000	15100000	01200000	2015

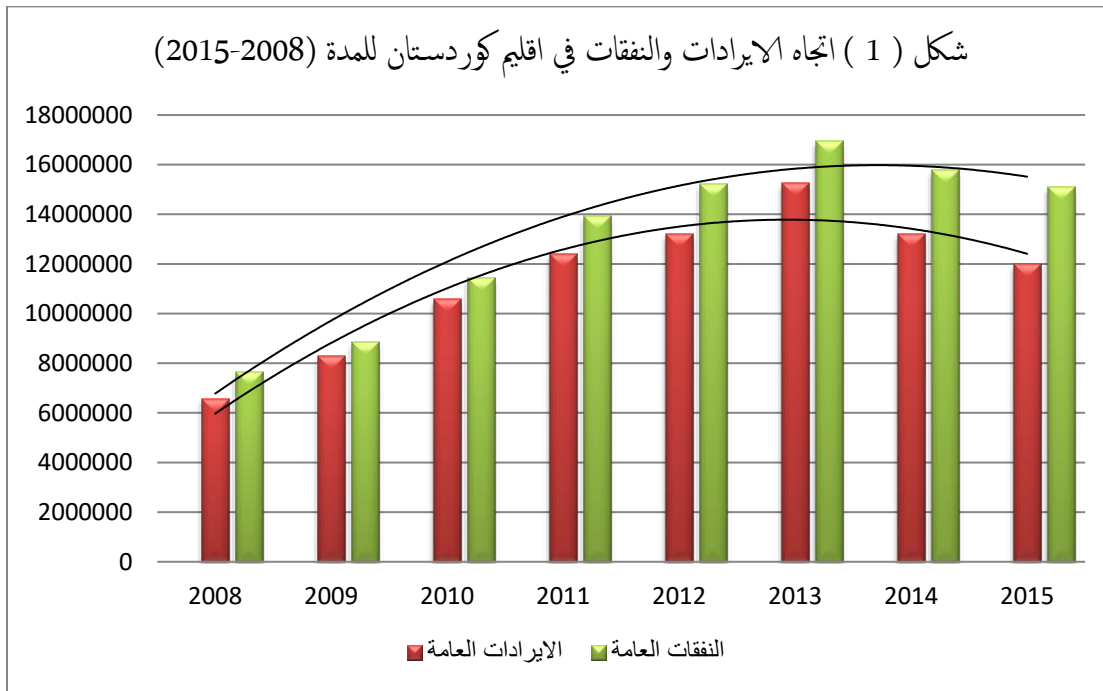
المصدر:

1- السنوات (2008-2013) موقع برلمان إقليم كردستان ، على الموقع الإلكتروني www.Pereleman.org

2- السنوات 2014 ، 2015 تم تقديرها من قبل الباحث بالاعتماد على موازنات المركز للأعوام المذكورة ومعدل مساهمة الإيرادات غير النفطية في إيرادات الإقليم للمدة 2008-2013 .

أخذت بالتراجع للعامين الأخيرين بسبب تراجع الإيرادات للأسباب الالفة الذكر لذلك اضطرت حكومة الإقليم الى ضغط الكثير من نفقاتها التشغيلية والاستثمارية ويلاحظ من الجدول أيضا ان معدل للزيادة في الانفاق كان بين عامي 2008 و 2009 وذلك بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية وتراجع الإيرادات النفطية ، في حين كان اعلى معدل للزيادة في عامي 2009 و 2010 وذلك بسبب تحسن اسعار النفط العالمية ، ومن الجدير بالذكر هنا ان اسباب هذا التزايد المستمر في النفقات يرجع الى الاسباب الحقيقية (المالية، الادارية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية)، والاسباب الظاهرية والمتمثلة ب (زيادة عدد السكان ، التضخم ، تغير التعليمات المالية). (أساعيل، 2014، 123). على ان السبب الاساسي لزيادة النفقات هو توفر الإيرادات المتأتية من حصة الإقليم في النفط اذ غالبا ما تتبع النفقات الإيرادات في الدول الرعية والملاحظ هنا ان اغلب الزيادة جاءت من خلال تنامي النفقات التشغيلية والمتمثلة بالرواتب والاجور على حساب النفقات الاستثمارية ويبدو ان توجه الدولة نحو التوظيف لتقليل البطالة وتعويض المجتمع عن سنوات الحرمان التي عانى منها ابان النظام السابق وذلك من خلال التوسع بتقديم الخدمات الاساسية بشكل مجاني او مدعوم هو الذي دفع بهذا الاتجاه خاصة مع حالة الوفرة في الموارد المالية التي شهدتها المدة المذكورة وعموما فان اي تنمية يرافقها نمو في الانفاق العام وظاهرة نمو النفقات العامة هي ظاهرة عالمية .

وفما يتعلق بالإيرادات في إقليم كردستان لا بد في البداية من التأكيد على هيمنة الإيرادات النفطية والمتأتية بشكل حصة (17%) من إيرادات الحكومة المركزية على مجمل الإيرادات العامة في الإقليم وهي تشكل نحو 95% منها في حين تساهم مصادر الإيراد الأخرى ومنها الضرائب بنسبة ضئيلة لا تتجاوز (5-10%) في احسن الاحوال ، وذلك بسبب احادية الجانب في الاقتصاد وضعف مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في GDP ، ومن ملاحظة الجدول رقم (2) نلاحظ ان الإيرادات العامة شهدت تزايد مستمر للمدة (2008-2013) ويعود سبب هذا الارتفاع الى تنامي انتاج النفط على المستوى المحلي سواء لحكومة الإقليم او حكومة المركز وكذلك الارتفاع الذي شهدته اسعار النفط العالمي وخصوصا للسنوات 2011-2013 ، وكذلك ساهم الانفتاح الاقتصادي للإقليم مع العالم الخارجي في زيادة الإيرادات المحلية ، ولكن هذه الإيرادات اخذت بالتراجع للعامين الأخيرين 2014 ، 2015 وذلك تحت تأثير تراجع اسعار النفط والصراع السياسي في المركز والذي افضى لسيطرة داعش الارهابية على اجزاء كبيرة من العراق (محمد وعثمان، 2015، 83). اما فيما يخص النفقات العامة في إقليم كردستان فنلاحظ من جدول رقم (2) بان هناك زيادة مستمرة في النفقات العامة للمدة (2008-2013) اذ انتقلت من ادنى مستوى لها (7628783 مليون دينار عراقي) وذلك في عام 2008 الى اعلى معدل لها (16942749 مليون دينار عراقي) عام 2013 وبمعدل نمو (222%) ، ولكن النفقات

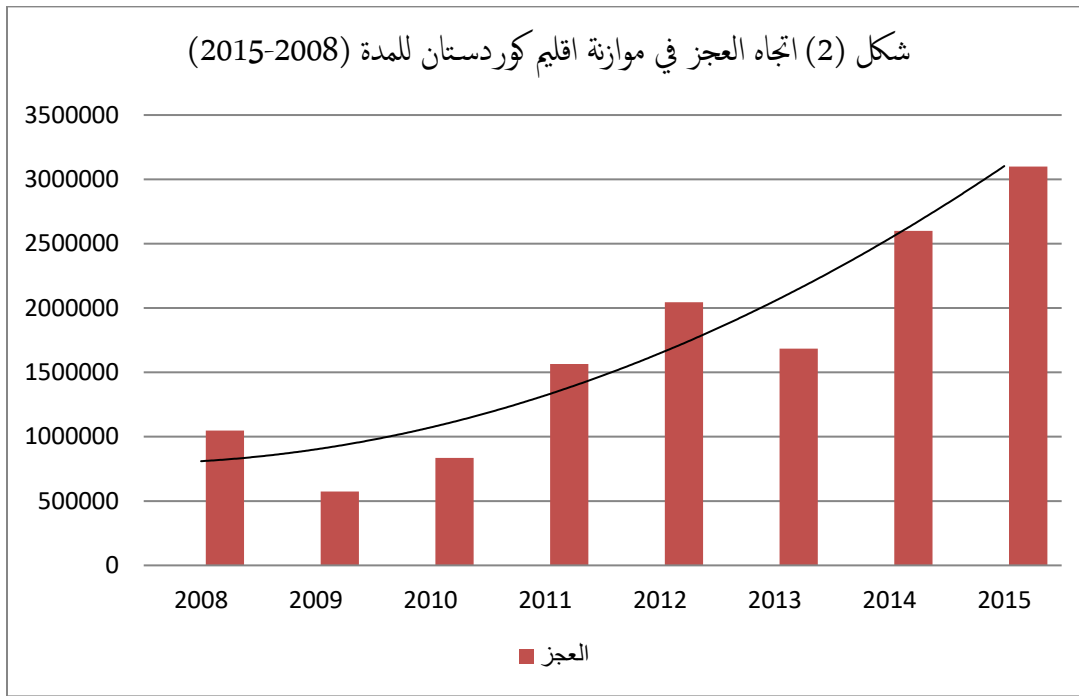


والشكل رقم (1) يوضح اتجاه الإيرادات والنفقات العامة في اقليم كردستان للمدة (2015-2008)

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (2)

ID) عام 2012 ويبدو ان التوسع في الاتفاق للسنوات السابقة والمقترن بالتنازل حول ارتفاع انتاج واسعار النفط هو الذي قاد الى التادي في الاتفاق العام اذ تضاعفت اجور الموظفين في هذه المدة والتي تسبب على أكثر من (70%) من النفقات التشغيلية للموازنة وعلى نحو (50%) من نفقات الموازنة العامة ، وتحت وطأة نمو الإيرادات بسبب وصول اسعار النفط الى ارقام قياسية في عام 2013 تراجع العجز في الموازنة ليصل الى (-1684900 مليون ID) ، ثم عاود العجز الارتفاع ليصل الى مستويات قياسية للعامين الاخيرين وذلك تحت وطأة الاوضاع السياسية والاقتصادية غير الملائمة التي مر بها عموم البلد حتى قدر العجز في موازنة الاقليم لعام 2015 بنحو (-3100000 مليون ID). (حاجي ، 2016 : 133)

اما فيم يتعلق بالعجز في موازنات اقليم كردستان نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ان جميع موازنات الاقليم شهدت حالات عجز مستمرة خلال المدة (2015-2008) ويبدو واضحا ان الاستراتيجية التي اتبعتها الحكومة في التوسع في الاتفاق على البنى التحتية ومحاوله زيادة مستوى الرفاهية للمواطنين سبب تنامي العجز الذي اتخذ منحى متذبذب خلال المدة (2015-2008) اذ انخفض من (-1047999 مليون ID) في عام 2008 الى (-574091 مليون ID) في عام 2009 ويبدو واضحا ان الازمة المالية العالمية لم تؤثر بشكل كبير على إيرادات الاقليم وذلك بسبب دعم موازنة المركز من خلال الفوائض السابقة التي تراكمت بسبب الفوائض المالية للسنوات السابقة وعدم استمرار الانخفاض في اسعار النفط لأكثر من شهر واحد عاودت بعدها الارتفاع ، وبعد ذلك اتخذ العجز مسارا تصاعديا حتى وصل الى (-2044847 مليون



والشكل رقم (2) يوضح اتجاه عجز الموازنة في اقليم كردستان للأعوام (2015-2008)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (2)

4. الدين العام في اقليم كردستان. دينار عراقي عام 2015، وان معظم هذا الدين يعود الى البنوك التجارية وكما هو حسب مصادر وزارة المالية لحكومة الاقليم بلغ حجم الدين العام (19.500) ترليون موضح في الجدول (3).

جدول (3) الدين العام في اقليم كردستان- العراق لعام 2015

المبلغ (ترليون دينار عراقي)	الدين العام
10.550	بنوك التجارية الاهلية المحلية
1.450	شركات المقاولات المحلية
4.500	مستحقات والرواتب الموظفين
3.000	الشركات الاجنبية (النفطية)
19.500	المجموع

المصدر: وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كردستان، مديرية الموازنة العامة، بيانات غير المنشورة

5. الاطار الكمي المستخدم لقياس مؤشرات الاستدامة المالية باستخدام صافي ثروة من اجل الوصول الى تقدير مستقبلي دقيق للمؤشرات الرئيسة للاستدامة المالية في كردستان سوف يتم بناء نموذج للبرجحة المالية يعتمد على بعض المؤشرات الرئيسة التي الحكومة:

A الدين العام وهو أصغر من صفر .

F الرصيد الاولي غير النفطي .

TO الايرادات النفطية .

YO المبالغ المحولة من الايرادات النفطية إلى الموازنة .

VO الثروة النفطية وهو مقياس لعائدات النفط .

والرصيد الاولي غير النفطي (ft) هو الذي يحدد المتبقي من خيارات السياسة فيما يتعلق بالاستدامة ونقل النفط بين الاجيال (Y*ot) وكذلك تحديد النسبة المرغوبة من الدين الى (GDP) غير النفطي ، واستناداً الى ذلك يعد الرصيد الاساسي غير النفطي مؤشر أساسي على الاستدامة يناقش فيما اذا كانت السياسة المالية الكامنة في القطاع غير النفطي قوية بما فيه الكفاية للحفاظ على وضع مالي قابل للاستمرار لآجال طويلة خصوصاً بعد نضوب الاحتياطات النفطية (Santiso, 2008, p23) والمعاداة (28) تؤكد ان (ft=σ-Y*ot) وهذا يعني ، ان زيادة تخفيض الديون المستهدفة يؤدي الى رفع الرصيد الاساسي غير النفطي وان زيادة ثروة النفط مع ثبات التحويلات النفطية للفرد الواحد يخفض الرصيد الاساسي غير النفطي ، وفي هذه الحالة فان GDP غير النفطي او السكان يتفوق بمعدل واحد (g=η) في حين تكون (ft, Y*ot) ثابتة (f=σ-Y*ot) وعلى هذا الاساس فانه وبدون اجراءات لتخفيض نسبة الدين الى (GDP) غير النفطي (σ=0) فان البلد يمكن ان يولد عجز غير نفطي اساسي مساوي الى تحويلات الدخل المعتمدة على النفط (f=Y*ot). في هذه الحالة بالتحديد تقييم الاستدامة المالية سينطلق من حقيقة ان العجز الاساسي الفعلي غير النفطي هو أقل أو يساوي تحويلات الدخل المعتمدة على النفط (Y*ot) وفي هذه الحالة عندما لا يكون هناك تخفيض في نسبة الدين الى (GDP) غير النفطي (σ=0) وتساوي معدل نمو (GDP) غير النفطي ونمو السكان (η) فان البلد في هذه الحالة يمكن ان يولد نسبة عجز اساسي غير نفطي ثابتة مساوية الى نسبة الدخل المحول والمعتمد على النفط .

$$F=Y*ot$$

ثالثاً : التحليل المستقبلي لمؤشرات الاستدامة في كردستان .

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ ان GDP الغير نفطي قد انتقل من ادنى مستوى

غالباً ما يتم استخدامها من قبل الباحثين في الصندوق والبنك الدوليين والتي تركز في الدول الربية على مؤشر صافي الثروة ومكوناته الاساسية التي تتبع خصوصية كل بلد على حدة وفي حالة كردستان فنحن بحاجة الى تتبع المسار المستقبلي للدين العام كنسبة الى GDP غير النفطي ، ومقارنته مع مسار الثروة النفطية كنسبة الى GDP غير النفطي والمعبر عنها بالقيمة المخصومة لايرادات النفط المستقبلية ، وسنعمد على بيانات عام 2015 فيما يتعلق ب GDP غير النفطي ، والايرادات ، والنفقات ، والعجز ، والدين العام ، ووفقاً لما هو متاح من بيانات من وزارة المالية ووزارة التخطيط ومجلس النواب في الاقليم فضلاً عن امكانية اللجوء الى التقدير فيما يتعلق بالبيانات غير المتاحة وهذا التقدير يعتمد على اسس علمية مدروسة وعلى مقارنات مع ما هو متاح من البيانات من حكومة المركز في العراق ، وفيما يخص نمو مؤشرات انتاج واسعار النفط فسوف يتم اعتماد اسعار عام 2015 والتي شهدت وخاصة في الربع الاخير منه تراجعاً كبيراً في مستوياتها ، وسوف يتم اعتماد الارقام المنشورة عن الانتاج النفطي في اقليم كردستان مع اعطاء هامش لنمو الانتاج في ضوء الامكانيات المتاحة والبيانات المتوفرة عن الاحتياطات النفطية فيه اذ تم اختيار رقم 45 مليار برميل كاحتياطات متوفرة في اقليم كردستان مع امكانية استخراج في ضوء التكنولوجيا المتاحة تصل الى 55% من الاحتياطات وتم تحديد هدف 1.5 مليون برميل يوميا كحد اقصى للإنتاج المستهدف من اجل دفع نفاذ النفط الى أكثر من 40 عاماً كما تم اقتراح معدل سعر للبرميل ب \$60 دولار للبرميل الواحد وعلى هذا الاساس تم افتراض ان الإنتاج الحالي يقدر 750 الف برميل / يوم وذلك في ضوء ما متاح من معلومات من حكومة الاقليم ويفارق يزيد 250 الف برميل عن مطالبات حكومة المركز (500 الف برميل /يوم) لموازنة عام 2016 ، وتم أيضاً افتراض ان الانتاج سوف ينمو بمعدل ثابت يبلغ 5% للسنوات العشرين القادمة (2015-2035) . وفي ضوء المعطيات السابقة فان المعادلات التي سيتم اعتمادها لحساب الثروة الصافية والدين العام والثروة النفطية يمكن عرضها كما يأتي :- (حاجي ، 2016 : 39)

$$W_{t+1} = A_{t+1} + VO_{t+1} \dots \dots \dots (1)$$

$$A_{t+1} = A_t(1 + r) + F_{t+1} + YO_{t+1} \dots \dots \dots (2)$$

$$VO_{t+1} = VO_t(1 + r) - TO_t(1 + r) \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن :

ستأخذ ثروة النفط اتجاهها تصاعديا هي الاخرى خلال سنوات التنبؤ اذ ستنتقل وكنسبة الى GDP غير النفطى من (111.67%) عام 2015 الى (164.05%) عام 2035 وذلك على الرغم من ان GDP غير النفطى سوف يستمر بالنمو بمعدل 3% خلال المدة (2015 - 2035) ولكن نمو ثروة النفط والناشئ عن استقرار الفائدة عند 4% سنويا ونمو الانتاج بمعدل 5% سنويا سيدفع نحو زيادة النسبة . وبالتنقل الى الرصيد الاساسى الكلى نلاحظ انه من المتوقع ان يسجل عجزا متناقصا للمدة (2015 - 2022) ويبدأ بعدها بتحقيق فائض على طول المدة المتبقية ومن الواضح هنا تأثير نمو ايرادات النفط. وعلى هذا الاساس سيحقق هذا الرصيد اعلى فائض في عام (2035) بنسبة (33.55% من GDP غير النفطى) .

اما فيما يتعلق بالرصيد الاساسى غير النفطى فسوف نفترض تراجعته بنسبة (3%) وهذه النسبة تم افتراضها بالاعتماد على معدل النمو المتوقع للناجى المحلى الاجمالي غير النفطى في اقليم كردستان.

له عام 2015 اذ بلغ نحو (ID 10880) الى (ID 19650.4) عام 2035 وذلك تحت افتراض معدل نمو لهذا الناجى يبلغ 3% سنويا . والجدير بالذكر ان هذا الناجى تم افتراضه على اساس العلاقة بين GDP الكلى ومساهمة الايرادات النفطية فيه والبالغة نحو 62% وهذا الرقم مؤشر لعموم العراق وفقا لمشاورات المادة 4 في العراق لعام 2013 ، 2014 ، ونظرا لكون GDP غير النفطى لعموم العراق يشكل نحو 64 ترليون دينار عراقى وبأخذ نسبة 17% مساهمة اقليم كردستان في هذا الناجى يصبح GDP غير النفطى في الاقليم لعام 2015 نحو (10.88 ترليون ID) وهذا الرقم يتوافق مع ما جاء في بيانات وزارة التخطيط في اقليم كردستان .

اما فيما يخص ايرادات النفط والتي تم افتراض انها ستعتمد على سعر للبرميل يقدر ب 60 \$ كمعدل للسنوات القادمة (وهو الحد الادنى كمعدل عام لغاية عام 2035) ويتناقص يفترض ان يتزايد بمعدل نحو 5% سنويا لذلك يلاحظ ان المؤشر من المتوقع ان ينتقل من ادنى مستوى له كنسبة GDP غير النفطى (116.13%) في عام 2015 الى اعلى مستوى (170.61%) وذلك في عام 2035 وعلى هذا الاساس

جدول (4) تحليل الاثر المستقبلي الصندوق السيادي على الثروة الصافية لحكومة كردستان للمدة 2015-2035 (نسبة الى GDP غير النفطى ما عدا ما يشار اليه)

2040	2035	2031	2027	2023	2019	2015	
14580.24	13885.94	13224.71	12594.96	11995.2	11424	10880	GDP غير النفطى (مليار ID)
-102.99	86.03	208.14	294.78	335.17	316.40	179.22	الدين العام
-114.35	-117.88	-121.53	-125.29	-129.16	-133.16	-137.27	الرصيد الاساسى غير النفطى
164.17	154.97	146.28	138.08	130.34	123.03	116.13	ايرادات النفط
14794.91	13911.58	13128.23	12411.85	11771.7	11219.27	-21.13	الرصيد الاساسى الكلى
4	4	4	4	4	4	4	معدل الفائدة الاسمى (نسبة)
5	5	5	5	5	5	5	معدل نمو GDP الاسمى (نسبة)
60	60	60	60	60	60	60	اسعار النفط (\$ امرىكى)
5	5	5	5	5	5	5	تغيرات انتاج النفط (نسبة)

122.67	119.67	117.67	115.67	113.67	112.67	111.67	ثروة النفط
214.66	25.63	-96.47	-183.11	-223.50	-204.72	-67.55	صافي الثروة

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

1- وزارة المالية والاقتصاد ، حكومة اقليم كردستان ،

2- وزارة التخطيط في اقليم كردستان ، خطة التنمية الاستراتيجية للأعوام 2012-2016

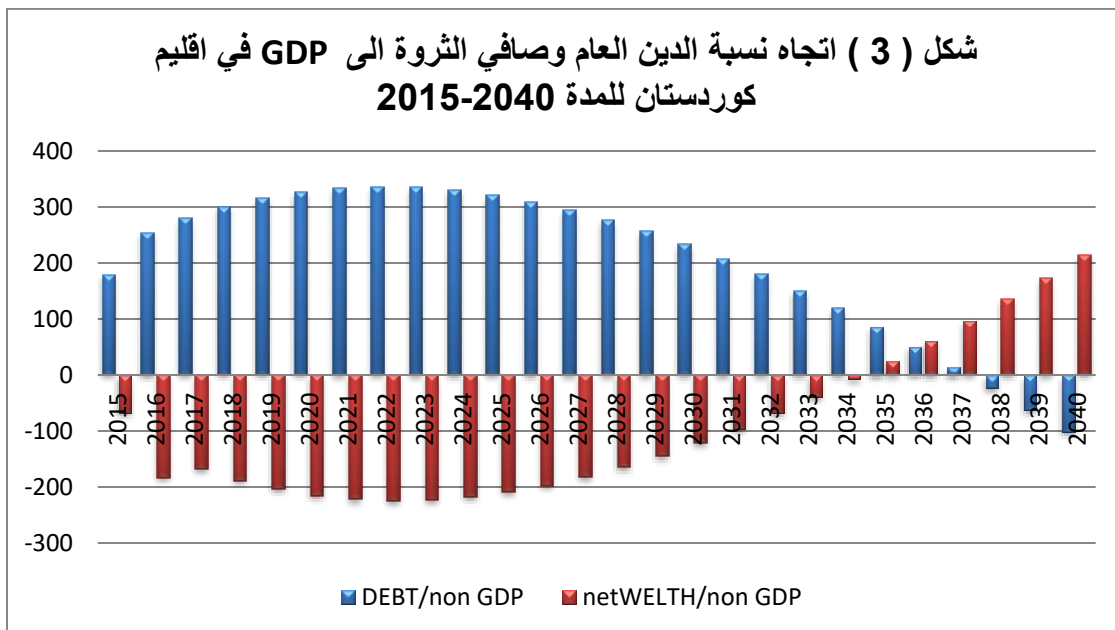
3- مجلس النواب في اقليم كردستان ، اللجنة المالية ، بيانات غير منشورة .

4- وزارة النفط والموارد ، حكومة اقليم كردستان ، الاحصاءات ،

5- المعادلات 1 ، 2 ، 3 المحور الثاني .

وفما يخص مؤشري الدين العام و ثروة النفط كنسبة الى GDP نلاحظ ان الاول يتوقع ان ياخذ اتجاها تصاعديا في بداية المدة ويصل الى اقصاه (335%) عام 2023 حيث يبدأ بعدها بالتراجع ليصل الى ادنى مستوى عام 2040 (-102%) ومن الواضح هنا تأثير التراجع في نسبة الرصيد الاساسي الكلي والتي ستنشأ عن التزايد المستمر في نمو انتاج النفط و ايراداته مع تراجع الرصيد الاساسي غير النفطي بنسبة مقارنة او اقل بقليل من معدل نمو GDP غير النفطي . اما فيما يخص نسبة الثروة النفطية الى GDP نلاحظ انها اخذت اتجاها تصاعديا وذلك تحت تأثير الزيادة

المستمرة في نمو الانتاج النفطي التي تم تقديرها ب (5%) سنويا مع اقتراض اسعار متوقعة تقدر ب(60\$) للبرميل ، اما فيما يتعلق بالمؤشر الاهم في الجدول رقم (4) وهو صافي الثروة نلاحظ انه اخذ اتجاها سلبا منذ عام 2016 وهذا الموضوع متوقع في ظل التراجع الشديد الذي تشهده اسعار النفط هذا العام ، ولكن هذا المؤشر من المتوقع ان يبدأ بالتزايد واخذ قيم موجبة اعتبارا من عام (2034) حتى يصل الى اعلى مستوى متوقع خلال المدة المتنبأ بها (214% كنسبة الى GDP غير النفطي) وذلك عام (2040).



والشكل رقم (3) يوضح الاتجاه العام لمؤشري الدين العام وصافي الثروة كنسبة الى GDP غير النفطي

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول 4

6. الاستنتاجات والمقترحات

3- العمل الجاد على إيجاد ادارة كفاءة للإيرادات النفطية وبما يضمن الكفاءة في استخدامها وضمان حصة الاجيال القادمة ، وذلك يمكن ان يحصل من خلال صندوق سيادي يوجه استثماراته نحو الداخل او الخارج ضمن حدود معينة .

4- العمل على تفعيل المصدر الريعي الاخر وهو السياحة في الاقليم التي تمتلك من الامكانيات ما يؤهلها للقيام بدور فعال في هذا المجال .

المصادر

- اسماعيل، هيو عثمان، (2014)، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان -العراق للمدة (1997-2013)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين - اربيل.
- الدوسكي، ازاد أحمد سعدون، (2013)، واقع قطاع النفط في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة نورو - العدد الاول.
- حاجي، برون مصطفى حاجي، (2016)، دور الصناديق السيادية في دعم الاستدامة المالية وامكانية تطبيقها في إقليم كردستان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، دهوك.
- حكومة اقليم كردستان، (2011)، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم كردستان للسنوات 2012-2016، أربيل.
- حكومة اقليم كردستان، وزارة المالية والاقتصاد، دائرة الموازنة .
- حكومة اقليم كردستان، وزارة النفط والموارد، الاحصاءات.
- مجلس النواب في إقليم كردستان، اللجنة المالية، بيانات غير منشورة.
- محمد، أيوب نور، وسردار عثمان، (2015)، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان -العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (7)، العدد (13).
- وزارة التخطيط في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية لسنوات مختلفة .

Santiso, J. (2008), Sovereign Development Funds: Key financial actors of the shifting wealth of nations. OECD Emerging Markets Network Working Paper, OECD.

سعيد ع. ا. & محمد م. ع. (2019). Analyzing current and future direction of non-oil primary balance: Case Study of Iraq Using Exponential Smoothing model. Journal of Economics and Administrative Sciences, 25(113), 445-461. <https://doi.org/10.33095/jeas.v25i113.1706>

6.1 الاستنتاجات

1-تراجعت الإيرادات العامة في إقليم كردستان بشكل كبير منذ عام 2014 وذلك نتيجة لانخفاض اسعار النفط والحرب على داعش وتأخر مستحقات الاقليم من الحكومة المركزية الامر الذي انعكس بشكل ارتفاع غير مسبوق في مستويات العجز لموازنة الحكومة للسنوات اللاحقة .

2-ان اعتماد موازنة الاقليم على الموارد المالية المتأتية من إيرادات النفط جعل منها عرضة للتقلبات المستمرة في الاسواق النفطية الامر الذي تضطر معه الحكومة في كثير من الاحيان الى تقليص نفقاتها والتراجع عن كثير من المشاريع الامثالية ولا توجد لحد الان اليات عملية لتجاوز هذا الموضوع .

3-استنادا الى النقطة (2) ازداد الدين العام لحكومة الاقليم للثلاث سنوات الاخيرة وهذا الدين في معظمه داخلي يعود للبنوك التجارية الخاصة والعامة ، وجزء منه يعود لموظفي الدولة واخر يعود للشركات النفطية .

4-استنادا الى النقاط السابقة فان الوضع المستقبلي في الاقليم يشير الى انه يتجه نحو حالة من الاستدامة المالية في الاجلين القصير والمتوسط ، واتجاه مؤشر صافي الثروة المرتبط بالدين العام والثروة النفطية يؤكد هذا الاتجاه .

5-الى الان لم ترتقي الاجراءات المتعلقة بتطوير الإيرادات وإيجاد المصادر البديلة لها او المتعلقة بتقليص النفقات والارتقاء بإنتاجيتها الى المستوى المطلوب الذي يمكن ان يعول عليه في بناء سياسة مالية مستدامة .

6.2 المقترحات

1-ضرورة قيام حكومة الاقليم بتشكيل مجلس او هيئة لادارة الدين العام بشكل يضمن توسيع الثقة مع المقرضين الاساسيين ويعمل على الحفاظ على التصنيف الائتماني ويعزز الملاءة المالية .

2-إيجاد البدائل الملائمة لتعويض المصارف والموظفين وهم الاطراف الممولة للجزء الأكبر من الدين ، وليس بالضرورة ان يكون هذا التعويض من خلال الدفع الفوري والمباشر لهذه المستحقات بل من خلال إيجاد اليات تضمن قبول هذه الاطراف لما يتم اقتراحه .